

مناقشة استراتيجية أعمال برنامج تنمية المجتمعات المحلية في تعز

تعز / سبأ/ تبدأ غدا الأربعاء بمحافظة تعز فعاليات اللقاء التشاوري الموسع لمناقشة استراتيجية أعمال برنامج تنمية المجتمعات المحلية للفترة القادمة

وأكد المهندس يوسف الحيا مدير عام الوحدة التنفيذية للبرنامج بمديرية المخاء لووكالة الإنماء اليمنية / سبأ/ أن اللقاء سيناقش بالإضافة إلى استراتيجية البرنامج استعراض أعمال برنامج تنمية مدن الموانئ وبمشاركة عدد من المختصين في الجهات ذات العلاقة من الجمعيات التنموية والمجالس المحلية والوحدات التنفيذية وبحضور ممثل عن برنامج الأمم المتحدة في الجمهورية اليمنية.

الثلاثاء ٦ صفر ١٤٢٤هـ الموافق ٨ ابريل ٢٠٠٣م العدد (١٤٠٢٧)

ملحق اسبوعي يصدر كل يوم ثلاثاء

Tue . 8. Apr. 2003 6/2/1424 - No. (14027)

ترجمة لتوجيهات فخامة الرئيس / علي عبدالله صالح

الحكومة تنجز ٦٤٦٩ مشروعاً إنمائياً وخدمياً بتكلفة ٤٥٢,٧ مليار ريال

تريليون و ١٩ مليار ريال حجم مشاريع الخطة الخمسية الثانية والمشاريع المنجزة تركزت في قطاعات البنى الأساسية

الشاطر
ل(الثورة الاقتصادية)؛

خاص / الملحق

انجزت الحكومة ٦٤٦٩ مشروعاً إنمائياً وخدمياً بتكلفة ٤٥٢,٧ مليار ريال وذلك خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٢م.

ويأتي هذا الإنجاز ترجمة لتوجيهات فخامة الأخ / علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية المتضمنة إعطاء الأولوية لمشاريع البنى الأساسية من طرق وكهرباء ومياه .

وبلغت مخصصات البرنامج الاستثماري خلال نفس الفترة ٨١١,٧ مليار ريال أنفقت منها ٧٦٩ مليار ريال على المشاريع المنجزة وقيد التنفيذ وفي مختلف القطاعات الاقتصادية .

وأكد تقرير رسمي حصل ملحق الثورة الاقتصادي على نسخة منه أن الإنفاق الاستثماري الفعلي ارتفع من ٨٣,٨ مليار ريال في عام ١٩٩٧م إلى ٩٧,٨ مليار ريال ثم إلى ١٥٥,٦ مليار ، و ١٩٦,٦ مليار ريال خلال عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢م على التوالي .

من جانبه ذكر المهندس / عبدالله حسن الشاطر وكيل وزارة التخطيط والتنمية المساعد لقطاع المتابعة والموازنة أن الحكومة رصدت تريليون و ١٩ مليار ريال لتنفيذ عدد من المشاريع الإنمائية والخدمية خلال الخطة الخمسية الثانية ٢٠٠١-٢٠٠٥م .

وأوضح الشاطر بأن المشاريع المنجزة تركزت في قطاعات البنى الأساسية حيث جاء قطاع الطرق في المرتبة الأولى من حيث تكلفة المشاريع حيث أنجز في هذا القطاع نحو ٢٨٨ مشروعاً بتكلفة ٩٦,٥ مليار ريال ، يليه قطاع الكهرباء والمياه ١٠١٨ مشروعاً بتكلفة ٧٧,١ مليار ريال ، والمواصلات ٧٤٠ مشروعاً بتكلفة ٧٣,٧ مليار ريال .

وأوضح الشاطر بأن حجم المشاريع التي نفذت في القطاع الخاص بلغت ٦٤ مشروعاً بتكلفة ٦٢,٢ مليار ريال ، وفي قطاع النقل والشؤون البحرية ٥٢ مشروعاً بتكلفة ٢٢,٤ مليار ريال ، وفي الزراعة والري ٣٦١ مشروعاً بتكلفة ١٩,٧ مليار ريال .

وعلى مستوى المحافظات أكد وكيل وزارة التخطيط المساعد لقطاع المتابعة والموازنة أن عدد المحتلت المرتبة الأولى ، حيث بلغ عدد المشاريع المنجزة فيها ٢٥٠ مشروعاً بتكلفة ٩٤,٣ مليار ريال ، تليها أمانة العاصمة ٢٣٨ مشروعاً بتكلفة ٧٢,١ مليار ريال .

وذكر الشاطر بأن حجم المشاريع المنجزة في محافظة حضرموت

بلغت ٤٩٩ مشروعاً بتكلفة ٥٩,٩ مليار ريال ، تليها محافظة الحديدة ٤٣٠ مشروعاً بتكلفة ٣٠,٩ مليار ريال ، وتعتز ٤٩٩ مشروعاً بتكلفة ٢٥,١ مليار ريال .

ويبلغ عدد المشاريع المنجزة في محافظة المهرة ١٦٨ مشروعاً بتكلفة ٢٢,٣ مليار ريال ، تليها محافظة صنعاء ٤٧٨ مشروعاً بتكلفة ١٦,٨ مليار ريال ، وصعده ٢٥٢ مشروعاً بتكلفة ١٦,٨ مليار ريال ، ومحافظة إب ٥٤١ مشروعاً بتكلفة ١٦,٥ مليار ريال .

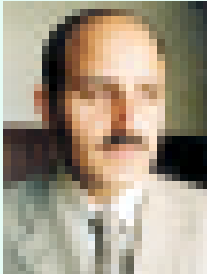
أما محافظة البيضاء فقد بلغ عدد المشاريع المنجزة فيها نحو ٢٦٤ مشروعاً بتكلفة ١٣,٦ مليار ريال ، تليها محافظة عمران ٣٤٥ مشروعاً بتكلفة ١٣,٢ مليار ريال ، ومحافظة ذمار ٦٣١ مشروعاً بتكلفة أكثر من ١٣ مليار ريال ، ومحافظة حجة ٣٠٢ مشاريع بتكلفة ١١,٦ مليار ريال .

ومحافظة شبوه ٢٦٠ مشروعاً بتكلفة أكثر من ١١ مليار ريال ، تليها محافظة مارب ٢٦٠ مشروعاً

بتكلفة ٨ مليارات ريال ، ومحافظة المحويت ١٨٨ مشروعاً بتكلفة ٧,٦ مليار ريال ، وأبين ٢٥٢ مشروعاً بتكلفة ٦,٤ مليار ريال ، ولحج ٢٥٣ مشروعاً بكلفة ٦,١ مليار ريال ، والضالع ١٧٠ مشروعاً بتكلفة ٥ مليارات ريال ، والجوف ٨٩ مشروعاً بتكلفة ١,٣ مليار ريال .

الجدير بالذكر أن التطورات التنموية والاقتصادية التي تحققت خلال السنوات الماضية ترجع إلى عدد من العوامل منها الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على التضخم وخفض عجز الموازنة وتحويله إلى فائض خلال الثلاثة الأعوام الأخيرة.

أبعاد اقتصادية



علي البشيري

الإنجازات..
حقائق وأرقام

أولت الحكومة قطاع البنى الأساسية خلال السنوات الماضية اهتماماً كبيراً وذلك بناء على توجيهات فخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية المتضمنة التركيز على إقامة وإنشاء مشاريع الطرق والكهرباء والمياه والسدود والحوافز المائية .

وقد ترجمت الحكومة هذه التوجيهات إلى واقع ملموس ، فالطرق الاستراتيجية التي تم إنشاؤها مؤخرًا وترتبط اليمن بالعديد من دول الجوار ستعزز من حجم التبادل التجاري كما ستسهل حركة التنقل للمواطنين والمغتربين والأشقاء بين اليمن وتلك البلدان .

أما الطرق الأسفلتية التي تربط أكثر من محافظة ، فقد سهلت أيضاً تنقل المواطنين بين المحافظات والمدن والمديريات ونقل البضائع والسلع ببسر وسهولة ، كما أسهمت في تسويق السلع الزراعية التي كان من الصعب نقلها في السابق في وقت قصير بسبب وعورة الطرق .

أما مشاريع الكهرباء والمياه والسدود والحوافز المائية المنجزة والبالغه نحو ١٣٧٩ مشروعاً منها ١٠١٨ مشروعاً في مجال الكهرباء والمياه ، فإنها ستعزز المنظومة الكهربائية وترفع من نسبة التغطية خصوصاً بعد وصولها إلى الكثير من المدن والقرى اليمنية .

فالتركيز على إقامة المشاريع المرتبطة بمعيشة وصحة الإنسان تؤكد اهتمام الحكومة بالتنمية البشرية والتي تعد أساساً للنمو الاقتصادي .

إن ما تحققت لليمن من إنجازات تنموية خلال السنوات الماضية يفوق كثيراً ما تحققت خلال السنوات التي سبقت الوحدة اليمنية والأربع السنوات التالية لها أيضاً ، وحجم المشاريع وتكاليفها أكبر شاهد على ذلك حيث تم إنجاز أكثر من ٦٤٠٠ مشروع بتكلفة ٤٥٢ مليار ريال وبإضافة تكلفة المشاريع التي هي قيد التنفيذ يصل الاتفاق إلى ٧٦٩ مليار ريال .

أما حجم المشاريع التي سيتم تنفيذها في إطار استراتيجية التخفيف من الفقر فيبلغ نحو ٤١٣,٥ مليار ريال خلال الفترة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥ منها ١١٤ مليار ريال لمشاريع التنمية البشرية و١٣٢ مليار ريال لمشاريع البنى التحتية و١٣٥ مليار ريال للمشاريع الاجتماعية .

أما الخطة الخمسية الثانية فقد رصدت أكثر من تريليون ريال للمشاريع الإنمائية والخدمية التي سيتم تنفيذها على مدى الخمسة الأعوام ٢٠٠١-٢٠٠٥م .

كما أن الاهتمام الحكومي بالبنى الأساسية والتنمية البشرية لا يقتصر على الخطط قصيرة الأجل بل يمتد إلى التخطيط الاستراتيجي ويتبدى ذلك من خلال رؤية اليمن الاستراتيجية ٢٠٢٥م واهتمام اليمن بتحقيق أهداف التنمية الألفية والمتصلة في تخفيض نسبة الفقر وتعميم التعليم الأساسي والاهتمام بالصحة والمياه، حيث قدرت الحكومة حجم مشاريعها المستقبلية من هذه المجالات بنحو ٨٢,٦ مليار دولار منها ٤٩,٦ مليار دولار لمكافحة الفقر و ٢٩,٥ مليار دولار للتعليم و ٤,٢ مليار دولار للصحة و ١,٩ مليار دولار للمياه .

الإنجازات تتحدث عن نفسها في كل مدينة وقرية ، فالمدارس والطرق والمستشفيات والمراكز الصحية ومشاريع الكهرباء والمياه والاتصالات التي تم تنفيذها في تلك المناطق يتحدث عنها المواطنون الذين لمسوا فوائدها ولن يستطيع أولئك المرضى - الذين يلبسون النظارات السوداء - التقليل من حجم تلك الإنجازات وصدق القائل جل شانه (فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض).

صدق الله العظيم

٧ ملايين يورو منحة أوروبية لدعم انضمام اليمن الى منظمة التجارة العالمية

الاتحاد الأوروبي في مقر الاتحاد بالعاصمة البلجيكية بروكسل في وقت سابق من هذا الشهر .

وصرح وزير الصناعة والتجارة لوكالة الإنماء اليمنية سبأ أن المشروع الذي يموله الاتحاد الأوروبي يهدف إلى تقديم المساعدة الفنية لليمن من خلال توفير الخبرات الدولية والعربية والوطنية بما يمكن اليمن من استكمال جهودها للانضمام الى منظمة التجارة العالمية .

وعبر عن شكره للاتحاد الأوروبي الذي يمثل شريكاً رئيسياً للتنمية في اليمن وأعرب عن املة في أن يسهل هذا الدعم انضمام اليمن الى منظمة التجارة العالمية الخارجية بالاتحاد الأوروبي قد وقع الاتفاقية عن بما يتناسب مع احتياجاتها التنموية.



عبدالرحمن محمد علي عثمان

وقع أمس بوزارة الصناعة والتجارة على اتفاقية تمويل مشروع دعم انضمام اليمن الى منظمة التجارة العالمية بين الحكومة اليمنية والاتحاد الأوروبي .

وسيقدم الاتحاد الأوروبي لليمن بموجب هذه الاتفاقية مبلغ سبعة ملايين يورو خلال الخمس السنوات المقبلة لتمويل انضمامها الى منظمة التجارة العالمية .

وقع الاتفاقية الاخوان عبدالرحمن محمد علي عثمان وزير الصناعة والتجارة وعبدالرحمن طرموم نائب وزير التخطيط والتنمية .

وكان كريس باتن مفوض العلاقات الخارجية بالاتحاد الأوروبي قد وقع الاتفاقية عن

٢,٦ مليار ريال حجم النفقات الاستثمارية لمشاريع العام الثاني من الخطة الخمسية الثانية بوادي حضرموت

الذاتي ٧٠,٨٪ والخارجي ٢٠,٨٪ وقد اقتصر الإنفاق من المصدر الخارجي على مشروع تطوير وادي حضرموت الزراعي عبر المكونات الممولة من الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وأكد بأن مستوى التنفيذ المحقق في البرنامج الاستثماري لعام ٢٠٠٢م بمديريات الوادي يأتي في إطار اهتمامات فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية بالعملية التنموية، مشيراً إلى أن قيادة السلطة المحلية في المحافظة والوادي وكوادر مكتب فرع وزارة التخطيط والتنمية بوادي حضرموت والجهات التنفيذية المعنية بذلت جهوداً مثمرة أدت إلى تحقيق معدلات النمو الإيجابية في كثير من المجالات.

بلغ حجم النفقات الاستثمارية لمشاريع العام الثاني ٢٠٠٢م من الخطة الخمسية الثانية ٢٠٠١-٢٠٠٥م بوادي حضرموت والصحراء (٢,٦٠٤,٩٦٤,٢٠٠) ريال بنسبة ٦٣,٦٪ .

أوضح ذلك ل(الثورة) الأخ رمضان عبود بالحجير - مدير عام مكتب فرع وزارة التخطيط والتنمية بوادي حضرموت والصحراء، مشيراً إلى أن وثيقة البرنامج الاستثماري للعام الماضي ٢٠٠٢م تضمنت مواصلة العمل لتنفيذ (٧٧) مشروعاً بتوظيفات استثمارية مخصصة (٤,٠٩١,٧٧٨,٢٠٠) ريال .

وأوضح بأن نسبة مساهمة المصدر الحكومي وصلت إلى ٢٦,٤٪ والمصدر

عمان/سبأ

بلغ إجمالي النقد المصدر والودائع بالعملة المحلية الدينار في الأردن في نهاية يناير الماضي حوالي ٧ مليارات دينار يشكل النقد المصدر ١٩ في المائة فقط منها .

وذكر البنك المركزي الأردني يوم أمس أن إجمالي النقد المصدر بلغ ١,٣٤ مليار دينار منه ١,٢٦ مليار دينار نقد متداول و ٧٩ مليار دينار لدى البنوك المرخصة في حين بلغت الودائع بالدينار لدى البنوك المرخصة ٥,٥ مليار دينار ولدى البنك المركزي ٩٩,٤ مليون دينار.

سيثون / أحمد بزعل

بلغ حجم النفقات الاستثمارية لمشاريع العام الثاني ٢٠٠٢م من الخطة الخمسية الثانية ٢٠٠١-٢٠٠٥م بوادي حضرموت والصحراء (٢,٦٠٤,٩٦٤,٢٠٠) ريال بنسبة ٦٣,٦٪ .

أوضح ذلك ل(الثورة) الأخ رمضان عبود بالحجير - مدير عام مكتب فرع وزارة التخطيط والتنمية بوادي حضرموت والصحراء، مشيراً إلى أن وثيقة البرنامج الاستثماري للعام الماضي ٢٠٠٢م تضمنت مواصلة العمل لتنفيذ (٧٧) مشروعاً بتوظيفات استثمارية مخصصة (٤,٠٩١,٧٧٨,٢٠٠) ريال .

وأوضح بأن نسبة مساهمة المصدر الحكومي وصلت إلى ٢٦,٤٪ والمصدر

عمان/سبأ

بلغ إجمالي النقد المصدر والودائع بالعملة المحلية الدينار في الأردن في نهاية يناير الماضي حوالي ٧ مليارات دينار يشكل النقد المصدر ١٩ في المائة فقط منها .

وذكر البنك المركزي الأردني يوم أمس أن إجمالي النقد المصدر بلغ ١,٣٤ مليار دينار منه ١,٢٦ مليار دينار نقد متداول و ٧٩ مليار دينار لدى البنوك المرخصة في حين بلغت الودائع بالدينار لدى البنوك المرخصة ٥,٥ مليار دينار ولدى البنك المركزي ٩٩,٤ مليون دينار.

٧ مليارات دينار

اجمالي النقد المصدر

والودائع في الاردن

اتلاف ٧٠ طناً من

مادتي المكرونة

والثوم لعدم

صلاحيتها

للاستخدام الآدمي

اتلفت إدارة وقاية النباتات التابعة لمكتب الزراعة والري بعدن خلال الربع الأول من العام الجاري سبعين طناً من مادتي المكرونة والثوم بعد ضبطهما من قبل المهندسين الزراعيين العاملين في المنافذ البحرية بعدن

وأفاد الأخ بدران محمد صالح مدير إدارة وقاية النباتات لووكالة الإنماء

اليمنية /سبأ/ بأن الكميات التي تم اتلافها ضبطت في ثلاث حاويات بعد ان اظهرت الفحوصات الوقائية والمخبرية عدم صلاحيتها للاستهلاك الادمي جراء تعرضها لعدد من الاصابات الفطرية وسوء التخزين والتبريد من بلد المنشأ .